

الإصلاح الأمني في السودان المحاولات والإمكانات

حيدر ابراهيم علي*

يرجع أصل الأجهزة الأمنية الحالية إلى فترة تثبيت الإدارة الاستعماري أي مباشرة عقب توقيع اتفاقية الحكم الثنائي 1899، فقد كان لموقع السودان الاستراتيجي أهمية قصوى في السياسة البريطانية خاصة بعد قيام الثورة المهدية (1885-1898) ومقتل غوردون باشا، حيث وضع البريطانيون أسسا متينة لأجهزة الخدمة المدنية ومنها الأمن. ونجحت الإدارة البريطانية في تحقيق الاستقرار في هذا القطر الشاسع جغرافيا والمتعدد ثقافيا. وكان التحدي الأول انتفاضة عام 1924 إثر مقتل السير لي استاك في مصر. وأعاد البريطانيون تنظيم العمل الاستخباري في السودان وخصصت إدارة مستقلة ضمن مكتب السكرتير الإداري، عين لها مستر ديفيس مديرا للمخابرات في عام 1926، ثم أخذ لاحقا اسم الأمن العام، والذي تضمن قسم البوليس السياسي. وقد استخدم الجهاز الأخير في مراقبة نشاط الحركة الوطنية ممثلة في مؤتمر الخريجين ثم قيام الأحزاب الوطنية بعد منتصف الأربعينيات من القرن الماضي. وقد عمل في هذا الجهاز بعض ضباط الشرطة السودانيين خلال تلك الفترة، وهم الذي قادوا جهاز الأمن بعد الاستقلال عام 1956 بعد إدخال بعض التعديلات التي تتناسب مع مهام المرحلة. هذا وقد غلب عليه اسم جهاز الأمن الخارجي بالإضافة للمباحث المنوطة بالأمور الداخلية. كان المجال الأساسي للأمن الخارجي متابعة نشاط التمرد في الدول المجاورة، بينما انحصر نشاط المباحث بالذات خلال حكم عبد الله خليل (1956 - 1958) في مراقبة بعض الأحزاب والنقابات خاصة. وقد ورث الحكم الوطني ما سمي بقانون النشاط الهدام وقصد به الشيوعية واليسار. وخضعت بعض السفارات والأجانب للمراقبة الأمنية في إطار نفس القوانين.

عندما سقط النظام نتيجة الثورة الشعبية في تشرين الأول / أكتوبر 1964، كانت المطالبة بتطهير أجهزة الأمن والشرطة في المقدمة. وبالفعل تم فصل بعض كبار الضباط وإحداث تغييرات كبيرة في وزارة الداخلية التي تسلمها وزير جنوبي، كلمنت أمبورو حتى عام 1965 - الفترة الانتقالية. ولم تدم الحقبة الديمقراطية الثانية طويلا، ففي 25 أيار/ مايو 1969 نجح تنظيم الضباط الأحرار بقيادة جعفر النميري في الاستيلاء على السلطة.

بدايات البناء المؤسسي للأجهزة الحالية

يمكن اعتبار الشكل التنظيمي والمبادئ التي بني

اعتمد نظام الجنرال عبود (1958-1964) كثيرا على جهاز الأمن في تثبيت سلطته وقمع المواطنين الذي يعلم النظام انتماءاتهم الحزبية وعدم تأييدهم للنظام. وكانت هذه الفترة التي اكتسب فيها عمل الأجهزة الأمنية السمعة السيئة التي لازمتها طويلا. فقد شهدت هذه الفترة التحول الهام في أهداف ووظائف الأمن، إذ لم يعد يهتم بأمن الوطن ولكن يهتم أكثر بأمن النظام. وهذا هو جوهر النقد والخلاف حتى اليوم. وهنا يكمن أساس الإصلاح الأمني: كيف يمكن أن يتحول العمل الأمني إلى خدمة الدولة والمجتمع والفرد. وشهدت فترة عبود نزاعا مستمرا بين جهاز الأمن والشعب. لذلك،

توافدوا إليها بمبادرات فردية في الغالب وجدت تشجيعاً من قادة الحزب، أولاً لتمكين الحزب من السيطرة على المواقع الحساسة والمهمة والمؤثرة، وثانياً لسد الطريق أمام أي قوى أخرى قد تستفيد من هذه المواقع ضد الحزب، وثالثاً لتأمين حركة الحزب ومقاربه ومخابئه وعناصره، وفي الوقت نفسه التزود بمعلومات عن القوى المناوئة الأخرى مثل الأخوان ومنظماتهم وعناصر حزب الأمة، ورابعاً لتخفيف ميزانية الحزب من وطأة الإنفاق على المتفرغين للعمل الحزبي الذين راحت أعدادهم تتزايد يوماً بعد يوم منذ أكتوبر 1964². وكان مدير مكتب وزير الداخلية عضواً في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي واختار 30 من الحزب الشيوعي مثلوا الكادر الأمني في وزارة الداخلية. ومن ناحية أخرى، سيطر السوفييت والألمان الشرقيون على عمليات التدريب والاستشارة والمتابعة. ورأى بعض خبراء الأمن السودانيون في ذلك خرقاً فاضحاً لأمن البلاد، وأن هذه الفترة اتسمت بارتباك أمني وعدم وضوح في الرؤية الأمنية بسبب غياب الأهداف القومية العليا. يضاف إلى ذلك نوعية وضعف خبرة الذين تم استيعابهم في أجهزة الأمن³.

لم تستمر علاقات النيميري مع الشيوعيين طويلاً، وتصاعدت الخلافات، حتى قاد الشيوعيون في 19 يوليو 1971 انقلاباً دام ثلاثة أيام فقط. وعاد النيميري بتدخل خارجي مع انحياز بعض الضباط إلى جانبه. وقام بحملة انتقامية أعدم فيها القيادات الشيوعية، وسجن المئات وتمت ملاحقتهم وفصلهم من أعمالهم تحت دعوى الصالح العام. وكان جهاز الأمن الأكثر تأثراً بملاحقة الشيوعيين، وأجريت عليه تعديلات أساسية من خلال ما سمي بعملية "التطهير". ولكن تطور العمل الأمني القائم حتى اليوم، يدين بأسسه للشيوعيين. فقد كانوا هم أول من كسر حاجز العيب في أن يعمل السوداني في جهاز الأمن. حيث كان مثل هذا العمل مستهجناً في الثقافة السودانية وضد قيم التكافل السائدة. وتطلق على الشخص صفات سلبية مثل الجاسوس. ولكن صار مثل هذا العمل "حماية للثورة" أثناء هيمنة الشيوعيين واليساريين والآن هو حماية للإسلام أو المشروع الحضاري. وهكذا سقط أهم مانع ثقافي واجتماعي في العمل الأمني، خاصة وقد جذب العمل الأمني النخبة المتعلمة بسبب الامتيازات. وهذا تحول هام عند دراسة القطاع وإصلاحه، أي "تطبيع" العمل في

عليها جهاز الأمن في حقبة الرئيس النيميري، هي الأسس التي بنيت عليها الأجهزة الراهنة. فقد أدخل نظام مايو تعديلات على الشكل الموجود منذ الاستقلال. ولكن الأهم من ذلك، جرت تعديلات على المضمون أو ما يسمى عقيدة العمل. فقد تمت لأول مرة أدلجة جهاز الأمن ليخدم حزبا بعينه. فقد كان الانقلاب صناعة يسارية، ورغم عدم بروز تنسيق مسبق لقيام جبهة، فقد ضم مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء: الشيوعيين، الناصريين، القوميون العرب، البعثيين وعناصر يسارية. وكان من أولويات الحكم الجديد حماية الثورة. وهذا يعني بالضرورة وجود جهاز أمن قوي وكفاء وفعال والأهم من ذلك ملتزم بمبادئ الثورة. ولذلك، سارعت الثورة في التخطيط للجهاز. وتم إنشاء جهاز الأمن القومي على أسس جديدة تمثلت في اختيار الخريجين الجامعيين المميزين. وكانت شروط العمل مغرية بحيث جذبت الكثير من العناصر. وكان الاختيار قائماً على الولاء والانحياز لثورة مايو. وتأسس جهاز الأمن القومي كجهاز عسكري مستقل يتبع مباشرة لرئيس الجمهورية، وتم تعيين الرائد مأمون عوض أبو زيد رئيساً للجهاز الجديد، وقد سبق له العمل في شؤون الأمن والمخابرات. وفي نفس الوقت احتفظت وزارة الداخلية التي تقلدها الرائد فاروق عثمان حمد الله، بجهاز الأمن العام.

بدأت الدولة في تأسيس وتنظيم الأجهزة الأمنية حسب الإيديولوجية المعلنة للنظام الثوري. ويكتب أحد مؤرخي الفترة من رجال الأمن التالي: "وشرع كل من الرائد مأمون وفاروق في بناء وتنظيم الأجهزة الأمنية التابعة لهما وفق التوجه العام للدولة وفق ما سبق الاتفاق عليه مع الروس- فاتجه الرائد مأمون إلى الاتحاد السوفييتي لبناء وتنظيم جهاز الأمن القومي. واتجه الرائد فاروق إلى ألمانيا الشرقية في إعادة تنظيم وزارة الداخلية وفي بناء جهاز الأمن العام. وأصبح للدولة جهازان للأمن منفصلين"¹. ورغم اقتراح الروس والألمان بضرورة دمج الجهازين، إلا أن التنفيذ لم يتم رغم القبول المبدئي للاقتراح. وهذا دليل على الخلافات الخفية داخل مجلس قيادة الثورة، إذ لم يكن الرائد مأمون يميل إلى الشيوعيين والعكس كان موقف الرائد فاروق حمد الله. ولكن الحزب الشيوعي والذي كان الأحسن تنظيمياً وانتشاراً، وحتى ذلك الوقت لم يسفر عن عداوة للنيميري، كان الأقدر على الهيمنة أمنياً. "كانت الأجهزة الأمنية قد امتلأت بالشيوعيين الذين

² حيدر طه، 2010:279

³ بيومي، مرجع سابق، ص74

¹ بيومي، 1993:72

الجنوب. كما استخدمت القوانين السابقة في بعض الاعتقالات ووجهت بانتقادات شديدة باعتبارها غير ديمقراطية ومن مخلفات العهد البائد. ولكن الانقلاب الذي قاده الإسلاميون - الجبهة الإسلامية القومية - أحدث نقلة نوعية في الجهاز، فقد تمت أدلجة الجهاز بالاتجاه الإسلامي رغم استفادته من الكوادر القديمة وخبراتها الفنية. وأصبح الجهاز جزءا من التنظيم السياسي بل أحيانا كثيرة بديلا عنه .

كان من الطبيعي أن يعتمد الانقلابيون على الأجهزة الأمنية تماما منذ البداية، فالجبهة الإسلامية القومية، لم تكن حزبا جماهيريا، فهي رغم أنها الحزب الثالث في البرلمان المحلول، إلا أن حوالي نصف نوابها جاءوا من دوائر الخريجين وهي بمثابة حصة تخصص لخريجي الجامعات، كما أنها تختلف عن الدوائر الجغرافية التي يعتمد الفوز فيها على الأغلبية في الأصوات وهي بالتالي لا تستطيع تحريك الشارع لصالحها. أما السبب الآخر للاعتماد الكبير على الأمن، فيرجع إلى تصاعد الحرب الأهلية في الجنوب، والتصدي للتمرد حسب دعواهم، والحديث المتكرر عن استهداف السودان مما يبرر القبضة الأمنية وعدم التفريط والغفلة. ولم يشعر الإسلاميون السودانيون أنهم أتوا بأمر غريب حين اعتمدوا تماما على جهاز الأمن. إذ يقول أحد منظرهم في البداية ولكنه انسحب أخيرا: "إن طبيعة الحكم لنظام انقلابي ثوري يريد إجراء تغييرات سياسية واجتماعية أساسية في البلاد تحتم الاعتماد على أجهزة ضاربة قوية للتغلب على المقاومة المحتملة لهذه التغييرات"⁵.

وبالفعل تجمعت كل السلطات لدى ما أسماه (عبد السلام) المكتب القائد، والذي كانت مهمته تتلخص في نجاح الثورة وتأمينها. وقد بسط سلطانه المباشر على أجهزة الضبط والتأمين العسكرية الرسمية والشعبية وأجهزة الأمن والمعلومات. وفي الفترة الأولى، كان نائب الأمين العام للجبهة الإسلامية القومية، يمسك بكل الخيوط الأمنية والتأمينية. يتوافد عليه قادة الأجهزة ليلا، وتصدر القرارات نهارا بناء على التقارير⁶.

يلجأ الإسلاميون إلى ما يرونه التأصيل الديني أو المرجعية الدينية في تبرير العمل الأمني. ويوظفون القرآن والسنة والتراث الإسلامي وقياس الحاضر

الأمن. خاصة، وأن النخبة التي غذت الأجهزة حاولت تجميل العمل الأمني. وقامت بجهد لكي تجعله مقبولا ولكنها لم تنجح لسبب آخر وهو أن أغلب العاملين الجدد كانوا قد انشقوا عن الحزب الشيوعي. والظاهرة الثانية، تدفق المثقفين والمتعلمين بالذات على الأجهزة الأمنية للعمل، أو التعاون معها. وأصبح ذلك شبه موضوعة، خاصة وإن أغلبهم تم تعيينهم كقناصل في السفارات بلا صفة أمنية سافرة أو رتبة عسكرية معلنة. وهذا تحول هام ساعد في شمولية وانتشار الظاهرة الأمنية الراهنة.

تمكن نظام النميري من وضع أسس جيدة للأجهزة الأمنية، مستفيدا من خبرات وقدرات أكفأ الأجهزة في حقبة الحرب الباردة، أي السوفييت والألمان الشرقيين. ويمكن اعتبار الجهاز الحالي امتدادا متصلا لتلك الأسس التي وضعت في السبعينيات، مع بعض التعديلات بالطبع. فقد أنشأت بعض الأقسام التي حاولت أن تكون شاملة، وهي: القسم السياسي، قسم المخابرات الخارجية، القسم الدبلوماسي، القسم الاقتصادي، القسم التقني، قسم المراقبة والتحري، قسم السجلات، قسم المعلومات، المستشار القانوني بالإضافة إلى الشؤون الإدارية والمالية⁴.

ولكن النميري، وبعد الاختلاف مع الشيوعيين وقمعهم بدءاً من عام 1971، اعتمد كثيرا على جهاز الأمن والذي تحول من حماية الثورة إلى حماية حكم الفرد. ولذلك، صرف على الجهاز بسخاء وطوره. وعقب المصالحة الوطنية عام 1977 مع الأحزاب المعارضة والتي كانت خارج السودان، تم إقرار قانون جديد للأمن عام 1978 أخذ اسم قانون جهاز أمن الدولة. وقد ألغي قانون الأجهزة المركزية لأمن الدولة لسنة 1974 على أن تظل جميع اللوائح والأوامر الصادرة بموجبه سارية المفعول إلى أن تلغى أو تعدل وفق أحكام القانون الجديد. وقد تم استيعاب كل الأعضاء العاملين بجهاز الأمن العام وجهاز الأمن القومي في جهاز أمن الدولة. ويمثل هذا الجهاز العمود الفقري للعمل واعتمدت على عناصره كل النظم التي تعاقبت على السودان. رغم أنه مع سقوط نظام النميري، وفي يوم 7 نيسان / ابريل 1985، تم حل الجهاز نتيجة الضغوط الشعبية. وأثار هذا القرار كثيرا من الجدل واعتبره البعض خطأ جسيما أن تكون البلاد دون جهاز أمني مهما كانت الأسباب أو الفترة الزمنية. ولم يجد النظام الديمقراطي الوقت لتجديد قانون الأمن (86-1989) واستمرت بعض القوانين لمواجهة الحرب الأهلية في

⁵ الأفندي، ص 43

⁶ ص 110

⁴ بيومي، 1993:78

في أربعينيات القرن الماضي. فقد اهتم الإسلاميون السودانيون بالعمل في الجيش واختراق الأجهزة الأمنية. وبالفعل تكونت بعض الأسر الإخوانية داخل القوات المسلحة مبكراً.

وظلت فكرة الاختراق تعمل داخل التنظيم ووجدت لها قبولا لدى بعض القيادات بعد ثورة تشرين الأول / أكتوبر 1964. فقد رأى البعض أن الجيوش لن تتوقف عن الانقلابات متى شعرت بوجود فراغ سياسي. "وأن التنظيم الذي لا يؤسس له ذراعا عسكريا أمنيا يفتقر إلى الجدية اللازمة لحماية نفسه وطرحه" أي أنها دعوة لتشكيل هيكل عسكري مرتبط بالتنظيم⁹. وبالفعل شرعت الحركة في تكوين خلايا في الجيش، خاصة بعد انقلاب أيار / مايو 1969 والذي دمغ بالشيوعية منذ يومه الأول. ومن ناحية أخرى، سرّج عمل الجبهة الوطنية من توجه الحركة العسكري- الاستخباراتي أو ما أسمته عقيدتها الأمنية العسكرية. وقررت الحركة في 1977 تغيير إستراتيجيتها باتجاه الاستقلال عن الأحزاب التقليدية، وأصبح للتنظيم - كما يقول الأفندي- لأول مرة في تاريخه أجنحة سرية. ورغم أن التنظيم عمل سرا، إلا أنه لم يكن له برنامج سري. ويؤرخ أحد القياديين لهذا التطور: "تداعى لتأسيس مكاتب المعلومات المركزية وفروعها المحدودة في الجامعات وبعض المدن، العناصر التي تلقت تدريباً عسكرياً اجتهدوا في تطويره ومدّه بثقافة تتعمق في علوم الاستخبارات وإدارتها، وتجاوبت معهم طائفة صوبت كل طاقتها إلى عمل المكاتب الخاصة التي تعزل طواقمها بحكم طبيعة عملها السريّة، وتحرمهم من التلقي والانفتاح على ثقافة وأخلاق وتجارب سائدة في الأطر التنظيمية الأخرى، وقد يدفعهم الوجود في ثغور المواجهة أحيانا إلى رد الفعل الأعنف على الفعل العنيف"¹⁰.

وهذه هي النواة الأساسية التي بني عليها جهاز الأمن الحالي الذي استند عليه الحكم الإسلامي. ويؤخذ على الجهاز أنه لم يستطع تجنب الانحراف وسوء استخدام السلطة المطلقة، إذ يقول (عبد السلام) عن هذا المنحى: "استشعر أعضاء الأجهزة الخاصة خصوصية تميّزهم بما يتوفر لهم من معلومات وتدريب خاص، ورغم أن غالبهم كان في ظاهر سيرته على إخلاص وخلق، إلا أن عناصر ظاهرة

على الماضي، ولذلك كان منظرو النظام يرددون الآية: "إيلاف قريش أطعمهم من جوع وأمنهم من خوف" ومن الآيات المتكررة في كتاباتهم وجدلهم في تثبيت النظام أو التمكين قوله تعالى: "الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر والله عاقبة الأمور"(الحج:41). أما الشيخ الترابي فقد قام بمحاولة التاصيل في كتاباته لما أسماه: النظم السلطانية بين الأصول وسنن الواقع. فهو يرى أن أول تكاليف السلطان هي حماية الأرض والولاء، والتكليف الثاني هو تأمين المجتمع، ويكتب: "إذ مهما يطمئن المجتمع بتقوى أفرادِه ونجعل الأخلاق الطيبة السكينة في علاقاتهم، فإنما تجنبهم المفاتن والمنادر تدابير من السلطان رشيدة. ذلك أن في نفوس البشر ما يشدّ إلى العدوان في المعروف من السلام بينهم، ويلزم أن تبسط الإمارة نظاما من رقابة تدرك ظواهر الظروف التي تفتح ثغورا للإجرام (...). ولا بد للإمارة المختصة من أن تستدرك بقوة ضابطة قابضة وقائع الإجرام والعدوان على الأنفس والأموال والحرمان، ليبين الجاني وإن تخفى، وليؤخذ إلى ساحات المخاصمة أمام القضاء حيث يطلب إيقاع العقاب الزاجر الرادع لأمثال فعله"⁷.

وكانت هذه الأفكار بمثابة موجبات وتبريرات جاءت بعد الانتقادات التي وجهت لأجهزة نظام الجبهة الإسلامية الحاكمة. وتم التبرؤ من التعذيب وبيوت الأشباح وكل انتهاكات حقوق الإنسان. وفي نفس الإطار التاصيلي الديني، يخلط صلاح عبد الله، المدير العام لجهاز المخابرات الوطني، لغته المهنية بلغة السلف الصالح. ففي خطاب بمناسبة تخريج الدفعة 32 في يوم 2008/12/2 يختم بالقول: "قبل أن أبرح مكاني بعد التهنة لهؤلاء الشباب بعيد تخريجهم لا يسعني إلا أن أقول لهم ما قاله النبي (ص) مخاطبا جيشه: علموا أن مقدمة القوم عيونهم وعيون المقدمة طلائعهم. وإياكم والتفرق، فإذا نزلتم فأنزلوا جميعا وإذا ارتجلتهم فارتجلوا جميعا، وإذا غشيمكم الليل فاجعلوا الرماح كفة ولا تدوقوا النوم إلا غرارا أو مضمضة"⁸.

تحول جهاز الأمن إلى تنظيم سياسي

كشفت بعض القيادات الإسلامية عن تكوين شكل تنظيمي يشبه "النظام الخاص" في تنظيم الإخوان المسلمين المصري، والذي اتهم بعمليات عنف عديدة

⁹ عبد السلام، 2010:30
¹⁰ المصدر السابق، ص32

⁷ 2004:340
⁸ صحيفة الصحافة، يوم 4 كانون الأول / ديسمبر 2008

الإسلامية كلها تقريبا عيوناً منتشرة للنظام. وتجدهم في كل مكان، فعلى سبيل المثال يقول (عبد السلام): "أحاط كذلك عمل أجهزة المعلومات والأمن بالجهاز التنفيذي الرسمي للدولة، وتولى أعضاؤه الملتزمون حراسة أبواب الوزراء وأبواب كبار المسؤولين كافة في الأجهزة المركزية والأجهزة الولائية، وأصبحت وظيفة (مدير مكتب) حكراً لعناصر الأجهزة الخاصة بلا منازع، فهم فضلا عن طمأننة القيادة بأن كل شيء يجري أمام سمعها وبصرها، يؤمنون قنوت الاتصال الفاعل السريع الموافي لشروط السرية والكتمان الذي كان مطلب المرحلة الأقصى، لكنه اتصل في الزمان مرسخاً أخلاق الدولة الأمنية المجافية لطبيعة الحركة الإسلامية السودانية المتحررة الشورية"¹⁵. واستوعبت أجهزة الأمن الجديدة أعداداً كبيرة من الإسلاميين في صفوفها. وكان هذا هو الحال في كل الوزارات والمصالح الحكومية، ولكن نوعية المختارين اختلفت. كما أن موارد جهاز الأمن أكبر من بقية المؤسسات الحكومية. ويضاف إلى ذلك، أن روح المغامرة في جهاز الأمن والنفوذ المتزايد استهوى كثيراً من الشباب المتحمس¹⁶. ومن هنا يمكننا أن نتوقع التجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان، والتي مثلت عبئاً ووصمة على النظام الإسلامي، خاصة وإن أصحابه كانوا يصرون على تسميته: المشروع الحضاري. ولكن الحقيقة كانت مختلفة تماماً: "عملياً إذن أصبح جهاز الأمن أقرب ما يكون إلى التنظيم الحاكم في الدولة الجديدة. فقد ضم الجهاز أكثر الأعضاء حماساً للنظام الجديد وتقانياً في الدفاع عنه. وكان أكثر الأجهزة حركة ومبادرة، وأوسعها إطلاعا على ما يجري. وفوق هذا كله لم تكن هناك جهة أخرى لديها المقدرة أو الاستعداد على منافسته"¹⁷.

كانت هذه السلطة المطلقة لجهاز الأمن سبباً في ممارسات لم يعرفها تاريخ السودان الحديث. وأدخل الإسلاميون لأول مرة التعذيب وما يسمى ببيوت الأشباح، في قاموس العمل السياسي. وتم اعتقال آلاف المعارضين وتعرضوا للضرب والإهانة على أيدي شباب مندفع يمتلك السلطة ويقف الله إلى جانبه. وعمل الجهاز المبتوث في كل المرافق الحكومية على فصل المعارضين أو المتهمين بالعمل ضد الثورة بدعوى الفصل للصالح العام أو التطهير. وصار للجهاز سلطة بلا حدود إذ لا توجد جهة يمكن

النتطع والشذوذ وجدت طريقها إلى تلك الأجهزة، ومناخاً يهيئ للسلوك الغريب أو يسنده ويحميه"¹¹.

ويرى الأفندي أن التحول إلى البرنامج السري كان يعني بالضرورة أن تفاصيل البرنامج لا يمكن أن تكشف للكثير من الأعضاء. ويضيف: "وهذا يعني أيضاً ضرورة وجود تنظيم داخل التنظيم يكون هو المطلع على هذه الأجندة والمشرف على تنفيذها. وغني عن القول أن هذا (التنظيم) سيتمتع بنفوذ واسع في الحركة ويأخذ شكل (سوبر تنظيم) أو بنية فوقية يصعب على عامة الأعضاء مراقبة كل تصرفاتها ناهيك عن إزاحتها عن موقعها القيادي"¹². وعقب الانقلاب، زاد نفوذ الـ"سوبر تنظيم" بل انفرد بمقاليده الأمر بسبب غياب تنظيم الحركة في تلك الظروف الاستثنائية التي لا تحتمل النقاش والتطوير. وقد باركت الحركة كلها هذا الانفرد بالنفوذ. ويقول الأفندي: "وقد تم هذا وفق الأسس القانونية والدستورية السليمة للحركة، إذ أن مجلس الشورى اجتمع وفض القيادة العليا التصرف بما تراه مناسباً إلى حين عودة الأمور إلى نصابها الطبيعي. وكان هذا يعني عملياً أن التنظيم جمد نفسه"¹³.

وفي هذا الفراغ التنظيمي، برز أكثر عناصر الـ"سوبر تنظيم" قدرة. وكان جهاز الأمن هو الوحيد المنظم والمنتشر والمتماسك والقادر على تولي مهام التنظيم السياسي الغائب، لذلك أعطى النظام الجديد أولوية قصوى لبناء أجهزة أمنية فعالة تتحمل تحديات المرحلة. وقد قامت الأجهزة الأمنية خلال تلك الفترة بكل المهام التي كان يفترض أن يضطلع بها التنظيم السياسي. ولم يقتصر دورها على تأمين وجود السلطة والحكم. "وقد كانت هذه الأجهزة هي الوحيدة المطلعة على كافة ملايسات الوضع، والوحيدة التي تملك حرية الحركة الكاملة، والوحيدة القادرة على تأمين قنوات الاتصال بين جميع المراكز الفاعلة في النظام. ومن هنا أصبحت الأجهزة تلعب الدور الأكبر ليس فقط على صعيد تأمين الحكم، بل أيضاً على صعيد التنسيق السياسي"¹⁴. واستعان النظام الجديد بكل الأعضاء في الحركة الإسلامية أو المتعاطفين معها، وطلب منهم تقديم معلومات اعتمدت عليها كل قرارات النظام في تلك الفترة. وقد أصبحت عضوية الحركة

¹¹ المصدر السابق، ص 33

¹² ص 44

¹³ ص 45

¹⁴ الأفندي، ص 46

¹⁵ ص 111

¹⁶ الأفندي، ص 47

¹⁷ الأفندي، ص 47

فيه صواب فإن الله يجزينا عليه ثوابا وهذا شيء طبيعي!²⁰

انتفض بعض الإسلاميين مؤخرا في محاولة للمراجعة ونقد الذات. وتحدث بعضهم عن ظاهرة أن يبتلع تنظيم إسلامي من قبل الأجهزة التي أوجدها والتي تبدو غريبة أول الأمر. ويكتب أحد الكوادر، وهو التيجاني عبد القادر حامد: "إذ كيف تهيمن عناصر أمنية على تنظيم إسلامي يقوم أساسا على عقيدة في الدين تؤمن بحرية الإنسان وكرامته، وكيف تهيمن عناصر فرعية ناشئة على تنظيم إسلامي عتيق ظل هو نفسه يعاني من وطأة اضطهاد ومطاردة الأجهزة الأمنية ردحا من الزمن؟"²¹. ويرى أن غالبية الإسلاميين استهانوا بدور الأجهزة، وأورد تعليق الترابي على كتاب عبد الوهاب الأفندي بقوله أنه يبالي، وتساءل: "ومن هي هذه الأجهزة؟ مش هم إخواننا الصغار؟" ويعلق التيجاني عبد القادر: "ولكن سعي أخواننا الصغار في اتجاه الهيمنة والابتلاع لم ينقطع، بل تنامت قدراتهم السياسية حتى استطاعوا أخيرا أن يلقوا بالشيخ الترابي وتنظيمه في غياهب الجب"²².

مثلت المحاولة الفاشلة لاغتيال الرئيس المصري حسني مبارك عام 1995 في أديس أبابا، ضربة قاسية لجهاز الأمن السوداني وحدث من غروره بأنه قادر على فعل ما يريد. فقد أدخل العمل الذي استقرت به حفنة قليلة من عناصر الأمن، النظام في حرج بالغ. خاصة، بعد أن تسبب الأمر في إدانات وعزلة دولية وإقليمية. وأفرغ الحادث الإسلاميين، خصوصا القيادات والكوادر، والذين حاولوا تأكيد عدم علمهم بما يدور داخل الأجهزة مما يؤكد فكرة سيطرة "سوبر تنظيم". وتراجع الإسلاميون عن نشاط تصدير الثورة الإسلامية وتهديد دول الجوار والإقليم. ودفعت الحركة الإسلامية ثمن الخطأ الاستراتيجي غالبا: التراجع عن الثوابت. فقد جرى تعاون أمني مع وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، وتم تسليم كارلوس، وإبعاد بن لادن، وتوقف نشاط المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي. وحدثت مراجعة للأجهزة الأمنية وأبعدت بعض العناصر القيادية مؤقتا لتعود بعد خلاف الترابي والبشير عام 1999. ومن مظاهر التراجعات، إجازة دستور 1998. وقام النظام بكثير من التسويات مع المنظمات المعنية بحقوق الإنسان. وهذه هي نقطة

الشكوى لها. وتبع هيمنة الجهاز الأمني انتشار العقيدة الأمنية في كامل النظام. ويكتب (الأفندي) عن هذه الوضعية: "فقد أصبحت أجهزة الحكم كلها رهينة في أجهزة الأمن وتصرفاتها. فإذا اعتدى أحد شباب الجهاز المتحمسين على بريء، أو ارتكب جرما في حق شخص، انبرى الجميع من رئيس الجمهورية فما دونه يدافعون ويبررون، حتى صارت الحكومة بكاملها عبارة عن جهاز علاقات عامة لأجهزة الأمن"¹⁸. ولكن هذا لا يذهب بعيدا عن نظرية الترابي القائلة بتفكيك الدولة وإذابتها في المجتمع، والذي هو في هذه الحالة: التنظيم أو جهاز الأمن .

كان من الطبيعي أن تتسرب الأخبار والتقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان من داخل السودان. وتنبت المنظمات العاملة في ميدان حقوق الإنسان، حملات قوية ضد النظام السوداني. وقامت الأمم المتحدة عام 1993 بتعيين مقرر خاص لرصد وضعية حقوق الإنسان، كما قام عدد من الهيئات الدولية المعنية بالنظر في شكاوى مقدمة ضد حكومة السودان من خلال آلياتها. وكشفت الكثير من الانتهاكات مما سبب حرجا للحكومة وشرعت تبحث عن المبررات. وكانت أغلب القيادات تنكر معرفتها بما حدث، وقد يكون هذا صحيحا في بعض الأحيان، لأن الأجهزة الأمنية احتكرت المعلومات. وحاولت الدعاية الحكومية أن تحولها إلى صراع بين الإسلام والغرب، وأن السودان مستهدف لأنه يريد أن يقيم شرع الله. وفي تعليق بالصحيفة الرسمية عن تقرير كاسبير بيرو، المبعوث الخاص لحقوق الإنسان، نقرأ: "الحمد لله الذي كشف نوايا الغرب الشيطانية ضد الإسلام والمسلمين عبر هذا المدعي بيرو الذي تطاول في كفر صراح على قوامة الدين الإسلامي السموح وتشريعاته السماوية التي تعلق على قصور العقل البشري الضيق"¹⁹. ومع الوقت، حاول الإسلاميون التنصل مما حدث، إذ يقول إبراهيم السنوسي القيادي البارز في الجبهة الإسلامية في مقابلة صحفية: "إنني لست من المنكرين بأنني واحد من قيادات الإنفاذ وكل الذي حدث من انتهاكات حقوق الإنسان كان باجتهادات وكنا نرى فيه مصلحة للإسلام والسودان حين أقدمنا على استلام الحكم وإن كان فيه خطأ فليغفر لنا الله سبحانه وتعالى وإن كان

²⁰ صحيفة الصحافة 9 أيلول / سبتمبر 2000

²¹ ص 124

²² ص 174

¹⁸ ص 47

¹⁹ السودان الحديث 1994/12/24

اتفاقية السلام الشامل في نيفاشا العام 2005 التي دشنت حقبة جديدة في تاريخ السودان. ومن أهم إنجازاتها وقف الحرب حتى وإن لم تحقق السلام المبتهج. وسادت أجواء المصالحة وتجاوز الماضي. والتقط قادة الأجهزة الأمنية هذه الأفكار داعين لعهد جديد. وفي نفس الوقت حددت الاتفاقية ودستور 2005 أهدافاً ومهاماً جديدة لجهاز الأمن تتفق مع مرحلة السلام والتحول الديمقراطي. وهذا وضع طبيعي إذ يستحيل الحديث عن تحول ديمقراطي مع بقاء كل القوانين المقيدة للحريات والمنتاقضة مع الدستور الجديد. وحاول جهاز الأمن الذي كوّن بعد الاتفاقية، بعد دمج جهاز الأمن الوطني والمخابرات تغيير سياساته وعلاقاته وأساليبه .

فاجأ جهاز الأمن والمخابرات الوطني المجتمع المدني بحملة علاقات عامة ودعوات للاجتماعات واللقاءات غير الرسمية. وصارت صور مديره صلاح قوش تنصدر الصحف وأجهزة الإعلام. وكانت البداية في تشرين الثاني / نوفمبر 2002 خلال شهر رمضان، حين دعا ناشراً صحيفة الوطن إلى إفطار رمضاني وندوة معه كان الهدف منها الانتقال من علاقة المواجهة إلى الحوار حسب قول الداعين. وكانت بداية لكسر حاجز التوجس وعدم الثقة، حيث أقر رئيس الجهاز بأنهم أخذوا بالجانب المتشدد في الفكر والفقهاء والنظام الإسلامي، رغم أن الإسلام فيه كل المناهج والطرائق. وكما قال، اختاروا فقه العزائم، ولهم في ذلك حجج ووقائع تاريخية من الفترة النبوية والخلفاء الراشدين وربما الأمويين²³.

وأكد مدير الجهاز أنهم بدأوا خطوات جديدة نحو الانفتاح والحوار والتنازل. وعلق أحد الصحفيين على هذا التوجه: "ولكنه بطيء وحذر وغير كاف ومتأخر وبمنهج وأسلوب لا يفي بالغرض المطلوب ولا يزال هناك بقية مما ترك أهل الإنقاذ في بدايتها ومنتصفها فلا يزال هناك تهديد بالعودة لتضييق الحريات واستخدام المنهج القديم إذا لم نتوافق معهم على منهج أو نصبر عليهم حتى يقوموا بكل شيء من جانب واحد وذلك أمر يصعب قبوله وقد يؤدي إلى مزيد من الضغوط الخارجية وفرض الحلول بالقوة"²⁴. ومن الواضح وجود رغبة لدى جهاز الأمن في الإصلاح ومراجعة الأداء ولكن ضمن شروطه وألا تتزعزع مكانته ودوره. وارتفع تلك الأيام شعار: الأمن والحرية، إذ يخشى كثير من

التحول التاريخية في مسيرة جهاز الأمن السوداني، إذ تغيرت الوسائل كثيراً. وحاول الجهاز القيام بعملية إصلاح ذاتية، كما تزايدت الضغوط الداخلية المعارضة .

شمولية النظام الأمني الناعم

تبنى جهاز الأمن سياسة وأساليب مختلفة وجديدة، ولكنها في النهاية تحقق نفس أهداف السيطرة والهيمنة وحتى الترويع والتخويف. ولم يعد جهاز الأمن يحتاج إلى بيوت الأشباح وزيارة الفجر. فقد أصبح الجهاز من أكثر مؤسسات الدولة "حادثة" حين يتعلق الأمر باستعمال التكنولوجيا الجديدة من وسائل الاتصالات والمواصلات. ويجذب أكثر العناصر الشابة كفاءة من الخريجين وحملة المؤهلات الأكاديمية، فهو يجند صفوة الشباب. خاصة حين لم يعد العمل في الأمن عيباً ولا يثير الاحتقار مثل السابق، بل أصبح في كثير من الأحيان مقبولاً، ويعلن عناصره عن أنفسهم ويندمجون في الآخرين. يضاف إلى ذلك الامتيازات والتسهيلات والتي تلحق صاحبها بفئة اجتماعية أفضل مما يمكنه من تحقيق تطلعاته وخططه الحياتية .

شرح الجهاز في اكتساب طابع مدني أكثر وتكاد تختفي الرتب إلا في التعامل الداخلي. فأفراد وعناصر الأمن منتشرون في كل مرافق الخدمة المدنية. إذ تجدهم بين أساتذة الجامعة، وبين الأطباء والمهندسين والصحفيين والمعلمين والموظفين وسائقي المركبات العامة وفي المطارات والأسواق والتجمعات الدائمة أو شبه الدائمة. ويكاد جهاز الأمن يكون معادلاً موضوعياً للمجتمع. ويشغل الجهاز بكثافة في القطاع الاقتصادي، خصوصاً في إطار الكثير من الشركات الناجحة والمؤثرة في السوق، بالذات منها الشركات العاملة في الإلكترونيات والاتصالات. ويشغل نائب المدير السابق للجهاز موقع العضو المنتدب في شركة معروفة للاتصالات. وتمتد الشركات ذات الصلة بالجهاز إلى خارج السودان، في دبي وتركيا وجيبوتي ومصر وقطر وشرق إفريقيا .

يكاد جهاز الأمن أن يكون دولة داخل دولة، إن لم يكن الدولة الحقيقية الوحيدة الممسكة بمفاصل الدولة واقعياً. وقد لا نبتعد كثيراً عن فكرة الترابي، شيوعية النكهة، حيث يرى ذوبان الدولة في المجتمع. ولكن الفكرة في تطور جهاز الأمن الحالي تتمثل في ابتلاعه للدولة والمجتمع باعتباره يجسدهما حسب فهمه وممارسته. وقد هيأت الظروف الداخلية والإقليمية المناخ للذهاب في هذا الاتجاه. فقد كانت

²³ الصحافة 2002/12/1

²⁴ الصحافة 2002/12/1

العمليات المختلفة. وتحدث اللواء محمد جعفر محمد رئيس الدائرة السياسية، بأن دائرته بها عدة إدارات خاصة بالتأمين، وأخرى بأمن المجتمع، وثالثة بأمن ولاية الخرطوم، ورابعة لرصد النشاط الأجنبي. وقال بأن دائرته تقوم برصد ومتابعة النشاط السياسي لمختلف الأحزاب، والعمل على تأمين كافة المواقع الإستراتيجية، ومكافحة النشاط المسلح والتخريب وأعمال الجريمة، وحماية الوطن، كما تعمل على النأي بالنقابات عن التبعية الحزبية، وتعمل على توجيه النشاط الطلابي. وتحدث عن دائرة أمن المجتمع، وقال بوجود فرق بينها وبين شرطة أمن المجتمع، مع وجود تنسيق كبير بينهما. وقال إنهم معنيون بالنشاط الديني الإسلامي والطرق المختلفة والأنشطة المتطرفة ورصد ومتابعة العمل القبلي والسيطرة على الظواهر السلبية فيه، ومتابعة ورصد الأنشطة المتعلقة بالمرأة وتنسيق العمل الإيجابي في مجالها وإحباط الأنشطة السلبية، ثم قدم العميد عبد العظيم الرفاعي رئيس الدائرة المختصة بالجنوب عرضاً عن دائرته، وتلاه رئيس الدائرة الاقتصادية العميد عادل عبد العزيز وتحدث عن دور دائرته في الاستثمار ورصد حركة المستثمرين وتقديم المعلومات الخاصة بهم حتى يغلق الباب أمام المحتالين. وختم اللقاء بتوضيح من المدير العام حول أن الحصانات داخل جهاز الأمن لا تحمي عضوية الجهاز، مؤكداً أنهم لن يسمحوا باستهداف الجهاز سياسياً وفي نفس الوقت لن تسمح رئاسة الجهاز لعضويتها أن تتجاوز القانون. وكشف عن أن هناك عدداً من ضباط وجنود الجهاز يقضون عقوبة بالسجن لتجاوزات قاموا بها²⁵.

كيف يرى جهاز الأمن السوداني نفسه؟

في حوار مثير مع الفريق صلاح عبد الله (قوش) المدير السابق لجهاز الأمن والمخابرات الوطني ومستشار الرئيس لشئون الأمن القومي حالياً، قدم عرضاً شاملاً لواقع الجهاز ومستقبله ونجاحاته كما يراها. ففي سؤال عن الأمن القومي، نتابع:

• ما هي التحولات التي طرأت على مفهوم الأمن القومي السوداني؟ وما هي التهديدات الحالية التي تواجهه وانعكاساتها مستقبلاً؟

نحن نسعى لتطوير وتحقيق مفهوم ذي عمق استراتيجي للأمن القومي السوداني يقوم على تحقيق

السودانيون التحديات الناتجة عن الاتفاقية. فهم حريصون على أمن الوطن ووحدته، وفي نفس الوقت على حقوقهم الديمقراطية .

قام جهاز الأمن، بعد أقل من ثلاثة شهور، بدعوة عدد من رؤساء التحرير وبعض كتاب الأعمدة وقانونيين وقادة منظمات المجتمع المدني. وخاطب الفريق صلاح عبد الله مدير الجهاز الجمع بقوله: "إن هذه سنة جديدة وغير مسبوقه في عالمنا العربي أو الإفريقي، أملت قناعات القائمين بالأمر. والثانية أن السودان وطن للجميع بمختلف كياناتهم السياسية والفكرية، وأن الحكم حق للجميع، متاح أمامهم تداوله والتنافس حوله، وأن مؤسسات الدولة هي لكل السودانين". وحاول دحض الاتهامات التي وجهت للجهاز من قبل خصوم الإنقاذ - حسب قوله - وأنهم الآن يعيدون قراءة تلك التجربة ويقوموا ويطوروها مواكبة للتطور الذي يحدث في كل مكان. وأنهم مقتنعون بأنه جهاز لأمن المواطن وللحفاظ على الأمن القومي. وأنهم في الجهاز لا يخشون شيئاً لأن قناعاتهم الراسخة في نفوسهم أنهم يقومون بواجبهم وفق ما تم تكليفهم به. وأن التقديرات يختلف الناس حولها، وأنه قد لا يلم الناس بالتقديرات، لذلك رأى القائمون بأمر العمل في الجهاز أن يتعرف الناس عليهم. وهنا يقول أنهم ألوا على أنفسهم الدخول في حوار مع المجتمع، كما ألوا على أنفسهم تقوية صلتهم به حتى يعرفهم المجتمع، ويعرف ما الذي يفعلونه معرفة مباشرة، على اعتبار أن الكثير من التقييمات عن الجهاز تُبنى على معلومات سماعية. ويرى أن الكثير من جوانب عمل الجهاز غائبة عن الناس، وقال مخاطباً الحضور: "لا ترون كل جوانب عملنا ربما ترون الإجراءات". وأشار إلى أنهم يقومون بأدوار كثيرة لا ترى ولا يتحدثون عنها. وانطلاقاً مما تقدم حرص مدير الجهاز على أن يقدم المسؤولين في الجهاز شرحاً وافياً عن الهيكل الجديد للجهاز .

وصف المدير الجهاز بأن جهاز سيادي يتبع لرئيس الجمهورية وأن عمله محكوم بقانون، ويتكون من ست دوائر: إدارية، سياسية، اقتصادية، ولائية، ودائرة خاصة بالجنوب، وأخرى خاصة بولاية الخرطوم. وأعلن في معرض حديثه لأول مرة عن أن هناك عدداً من صف الضباط والجنود الذين تم تفرغهم لفترات دراسية محددة في الخلاوي لحفظ القرآن وتعلمه وتعلمه، مشيراً إلى أن هناك اهتماماً متعظماً بالعلاقات الاجتماعية والتكافل بين عضوية الجهاز. وقال أن العاملين بالجهاز لا ينفصلون عن قضايا الوطن، وأن الجهاز قدم 78 شهيداً في مناطق

²⁵ صحيفة أخبار اليوم 28/2/2003

هو حجم التعاون الفني وليس السياسي بين المخابرات السودانية والأميركية؟

عهدي كمدير للمخابرات كان كله نجاحات وأكبر النجاحات التي أراها هو أنني حققت مبدأ رفعتة شعاراً أن جهاز الأمن، جهاز لأمن الناس وليس لإخافتهم، هو الجهاز الذي يشعر المواطن عنده بالأمان وليس الخوف وتطبيع العلاقة بينه وبين الناس كل الناس وقد تحقق. إن النجاحات الكبرى أيضاً أن يكون الجهاز جهازاً محترفاً وقوياً وأصبح جهازنا هو الجهاز الأول في المنطقة. وبشهادة كل الأجهزة التي تعاوننا معها في الغرب بتصنيف الغربيين لجهازنا هو الجهاز الأول في المنطقة تنافسه جنوب أفريقيا ومصر في احترافيته.. استطعنا أن نقيم علاقات متميزة مع كل أجهزة المخابرات في أفريقيا مع كل أجهزة المخابرات في أوروبا الغربية وفي آسيا..

هو الجهاز الذي يلعب بالبيضة والحجر في علاقاته بمعنى أننا تربطنا علاقة متميزة مع الجهاز الأثيوبي والجهاز الإريتري، مع ليبيا ومع السعودية ومع أمريكا ومع إيران، مع روسيا. ومع الشيشان وهكذا وعلاقتنا مع السي أي آيه، هي في إطار هذه العلاقات ولكنها علاقة متميزة وهي القناة الرسمية الوحيدة للسودان مع الإدارة الأمريكية في شكلها الصديق. وتعاوننا معهم في مجال مكافحة الإرهاب وفقاً لرؤانا وتعريفنا للإرهاب ورؤيتنا لمعالجته. وقد تحدثنا معهم بصراحة، وأوضحنا لهم أن أكبر داعم للإرهاب هو سياسات الولايات المتحدة في العالم وتجاه العالم الإسلامي.. ولعلك تعني بسؤالك أخي ما هو العائد من هذا التعاون؟ والعائد كبير للغاية. معلوم أن العلاقة بين السودان وأمريكا توترت منذ بدايات التسعينات وحتى بدايات العام 2001 كان التواصل بيننا وبين أمريكا مقطوعاً تماماً. السياسة الأمريكية تجاه السودان كانت تستهدف السودان، فهم رعوا المعارضة السودانية ودعموها مادياً، ثم حرضوا علينا الجيران وأعلنوا رسمياً عن محاربتنا عبر جيراننا. في خضم هذا العداء المستحكم وانقطاع التواصل سعت المخابرات السودانية لبداية الحوار مع الإدارة الأمريكية. وبعد أن بدأ الحوار والذي كان قبل 11 أيلول / سبتمبر وازدادت وتيرته بعد ذلك، اقتنع الأمريكان بجذواه، وبه أنجزنا إنجازات ضخمة كان أكبرها اتفاقية السلام الشامل التي كانت نتيجة طبيعية للحوار الذي بدأ بين السودان وأمريكا. وتطور التواصل إلى أن اعتمد الآن كوسيلة رئيسية للتعاطي مع الشأن السوداني، وانهمزت دعاوى المتطرفين الداعيين لاتخاذ تدابير متشددة تجاه

أمن الإنسان السوداني مهما كان دينه ولونه ولسانه وعرقه، وهذا بالضرورة يشمل أمنه السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي، هذا يعني أن رؤيتنا لمفهوم الأمن القومي تركز على تحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة، ويشمل المفهوم أيضاً تنمية مواردنا الطبيعية واستغلالها الاستغلال الأمثل، وحماية البيئة والحفاظ على مصالح الأجيال القادمة بجانب الإسهام في تحقيق الأمن والسلم العالمي، وهو مفهوم يقوم على تبادل المصالح وتأسيس الشراكات إقليمياً ودولياً.

• مفهوم الأمن القومي أكثر شمولاً، لدرجة يصعب معها حصر الثغرات التي يمكن أن تتسلل منها المهددات الأمنية. . ولكن من وجهة نظركم ما هي أكبر المهددات التي تحيط بالبلاد؟

مفهوم الأمن القومي تطور بشكل كبير خلال العقود الثلاثة الماضية، ولم يعد يتصل بالتهديد العسكري فقط بل أصبح يشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد ساهمت تعقيدات تحقيق المصالح على الساحة الدولية خلال العقدين الماضيين في بروز بُعد استراتيجي للأمن القومي أصبحت بموجبه عمليات حماية البيئة وتحقيق الأمن الإنساني وتنمية الموارد والاستغلال المثالي لها، جزءاً لا يتجزأ من مفهوم الأمن القومي. . لذلك بالرجوع إلى هذا المفهوم يصعب تحديد مهدد رئيسي واحد للأمن السوداني، فمن الناحية الاقتصادية نجد أن امتلاك السودان للمقومات الزراعية في ظل فجوة الغذاء العالمي والصراع حول الغذاء، يمكن أن يشكل تهديداً، وهكذا بالنسبة للطاقة، ومن ناحية أخرى يمكن النظر إلى مسألة القطع الجائر للغطاء النباتي المتمثل في الغابات، مهدداً أمنياً لصلة الأمطار بمدى وجود الغابات، وأن عدم وجود تعليم يوفر الكادر المؤهل من حيث السلوك والمهارة المناسبة، يعني تهديداً للأمن القومي، ومع ذلك أستطيع أن أقول إن السودان بحكم موقعه الجغرافي المتميز وثوراته الطبيعية الضخمة يقع في إطار إستراتيجيات أجنبية عديدة، وهذا يعني ضرورة النظر إلى أن إدارة المصالح الإستراتيجية الوطنية تستدعي النظر لها بمنظار قومي وليس حزبي، أي أن عمليات تحقيق الأمن القومي لا تحتمل الخلاف عليها بين الحاكمين والمعارضين .

• من أكثر النجاحات التي تحققت في فترة قيادتكم جهاز الأمن والمخابرات الوطني أنكم جنبتم البلاد (غضبة) أمريكية أخرى عقب أحداث 11 سبتمبر وتعاونتم مع الإدارة الأمريكية في ملف الإرهاب، ما

تتولى مهام تنفيذية كما سبق وذكرت، فهي في ذلك تعبر عن مجلس الأمن القومي باعتباره جهازاً قومياً يدير عمليات تنسيق وتوجيه الجهد الوطني بما يؤدي لتحقيق الأمن القومي، وهو في ذلك يضم الأطراف الأساسية ذات الصلة بالأمن القومي سواء من الناحية العسكرية كالقوات النظامية أو المدنية كوزارة الخارجية وغيرها .

• معروف أنكم أول من قتم بإعلان في صفحات الجرائد في السودان تدعون للانضمام لجهاز الأمن. ما هي المحاذير وكيف تقرأون التجربة؟

حدثتك أخي في هذا اللقاء أنني صممت على بناء جهاز مهني محترف غير منحاز سياسياً وهو جهاز الدولة كلها، ملك لكل السودانين يتنافسون للدخول إليه بمعايير معلومة والالتزام بهذه المعايير دليل على صدقنا في الطرح. وقد جعلت الاختيار حراً وفق خطوات معلومة تبدأ بالتقديم ثم الامتحانات لقياس القدرات. الامتحانات كانت تقوم بها جامعة الخرطوم التي لنا معها عقداً لتجري الامتحانات وتصحح الأوراق وتبعث لنا بنتائج الناجحين وهي تقوم بذلك بأمانة علمية محترفة كما تعلمون ونحن نلتزم بنتائج ما يصلنا من جامعة الخرطوم ومن بعد ذلك نجري بقية الخطوات التي هي الكشف الطبي وما إلى ذلك. والتجربة رائدة وممتازة وليست فيها أي محاذير. وتؤكد أن الجهاز ملك لكل السودانين وليس لجهة أو حزب بعينه .

• تحول الجهاز في عهدكم إلى واحد من أقوى أجهزة المخابرات في المنطقة، كيف تم ذلك؟

تم ذلك قطعاً بجهد وتضافر جهود كبيرة أقواها هي سند السيد الرئيس ورعايته له وحمايته من أي تدخلات من السياسيين، وذلك أعطاني فرصة نادرة استطعت أن أبني هذه المؤسسة العظيمة وأن يتحقق إعجازاً في الإنجاز، فهي فترة ذهبية في تاريخ أجهزة المخابرات السودانية غير مسبوقة ولن تتكرر. كان وضوح الرؤية وترقية الوعي بها بين العاملين عاملاً مهماً، وقوة الرسالة وتشكيل السلوك المناسب لها من أولى اهتماماتي. ثم تطوير الوسائل وتحديث السبل الإدارية وتوطين واستخدام التقنية الحديثة وأنظمة المعلومات وتهيئة وتحسين بيئة العمل وتأسيس وبناء البنية التحتية للمؤسسة كل ذلك وبحمد الله قد استطعت إكماله. كنت أهتم بالمتابعة والتقييم المستمر واستغرق وقتاً كبيراً في ذلك. لقد أصبح بناء المؤسسة وتحقيق القدرة للمؤسسة هدفاً شخصياً فوق أنه هدفاً للمؤسسة، وتوفرت لدي والحمد لله القدرة على التغيير والثقة بالنفس والجرأة

السودان بما فيها بعض التدابير العسكرية. أصبحت الإدارة الأمريكية الآن حريصة على سماع صوت الحكومة والعمل مع الحكومة لمعالجة كثير من القضايا. هذه سياسة معلنة الآن، وهذا تغيير كبير وضع حداً لاستمرار التدهور وانزلاقه على المستوى الفني البحث. ونتيجة للحوار وتبادل المعلومات اكتشف الأمريكيان أنهم يتحركون تجاه السودان بمعلومات خاطئة، وأعدمو أكثر من مائة وثيقة من أرشيفهم المصنف والتي كانت تشكل مرجعية لقراءتهم للوضع في السودان. الأمثلة الفنية كثيرة لا يمكن حصرها وعلى سبيل المثال استطعنا أن نبرهن لهم أن عدداً من مصادر معلوماتهم ما هم إلا تجار معلومات، استطعنا نحن كجهاز أن نصل إليهم ونحصل على اعترافات أمامهم بكل التلغيفات التي كانوا يمررونها إليهم. تعاوننا معهم حفظ البلاد ومنطقة القرن الإفريقي من تدخلات مباشرة. وليس سراً أخي الكريم أن الولايات المتحدة كانت قد اتخذت قراراً بالدخول للصومال مرة أخرى بعد انسحابها منه بالطريقة التي كانت معلومة وبكلام مباشر مع الجهاز السوداني استطعنا أن نقنعهم بالعدول عن هذا القرار مجنبيين المنطقة تواجد عسكري أمريكي مباشر كان يمكن أن يكون مدمراً في نهاية الألفية الثالثة.

• مستشارية الأمن القومي هل هي تغول على أداء الأجهزة الأمنية؟ أين مجلس الأمن القومي السوداني؟ وشكل تكوينه ومهامه واختصاصاته؟

مستشارية الأمن القومي ليست شأنًا جديداً أو بدعة، فهي موجودة في العديد من دول العالم، وهي بحكم تكوينها واختصاصاتها لا تتدخل في شؤون الآخرين من الوزارات والمؤسسات، وإنما يقتصر عملها على التنسيق والدعم العلمي في إطار محدد، ولعل السبب في هذا يرجع لطبيعة تحقيق مفهوم الأمن القومي التي تتطلب جهود العديد من الأطراف، فتحقيق الأمن القومي لا يتم فقط بقوة السلاح وإنما بالجهد والعمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعلمي والتقني والإعلامي وكذلك بتأسيس العلاقات الدولية والإقليمية، وبالضرورة أن الاضطلاع بهذه العمليات يحتاج لتنسيق بين الأطراف المختلفة أو تقديم العون فيما يتصل باستصحاب أبعاد الأمن القومي، أو القيام بإعداد الدراسات الخاصة بالأمن القومي التي ترتبط بأكثر من طرف، بمعنى أن إعداد الدراسات الاقتصادية البحثية على سبيل المثال، تتولاها الجهات الاقتصادية بينما يأتي دورنا كمستشارية في حدود البحث الاقتصادي ذي الصلة بالأمن القومي أو الذي له ارتباطات بأطراف متعددة. وإذا كانت المستشارية

الدول الأخرى. وقد تعددت مهام الشرطة الأمنية داخليا واجتماعيا. وتفرعت من الشرطة: شرطة أمن المجتمع، والنظام العام، وشرطة بسط الأمن الشامل وهي نقاط في الأحياء. ويلاحظ أنها مهام تتعلق بالسلوك العام وجرائم الاعتداء على المال والنفس والمجتمع. أما الاعتداء المباشر على الدولة فهو حكر على جهاز الأمن. وهناك أيضا الشرطة الشعبية وهي تكاد تكون بمثابة ميليشيات مساندة للشرطة.

لا يظهر الاحتكاك بين جهاز الشرطة وجهاز الأمن، ولكن في الأحيان يحدث تنافس خاصة في الأقاليم النائية بين الشرطة والقوات المسلحة. فالجيش لا يملك صلاحيات قانونية محددة لحل النزاعات والتدخل في حل المشكلات اليومية. وفي بعض الأحيان يتصرف الجنود بحكم إمساكهم بالسلاح في أيديهم.

ويتدخل قانون النظام العام في تفاصيل خاصة واجتماعية دقيقة ومضحكة أحيانا. وعلى سبيل المثال، نقرأ في المادة 14(د) ضوابط العمل بمحلات تصفيف الشعر للنساء. تقول: يجب أن يكون المدخل الوحيد للعمل مطلا على الشارع دون وجود مداخل أو مخارج، باستثناء المحلات التي تقع في مبنى متعدد الطوابق. أما المواد (أ وب) فقد حظرت عمل الرجال، كما نصت على انه لا يجوز لأصحاب ومديري المحلات استخدام عاملة بالمحل إلا بعد التأكد من استقامتها وحسن سيرتها. وتقول المادة 16(ج): يجب ألا يقل عمر مديرة المحل عن 35 عاما.

تعددت الأجهزة المساعدة في مراقبة أمن المجتمع والتي سميت الشعب، حتى الشقق المفروشة كان لها شعبة في الجهاز. فقد جاء في الأخبار: "وضعت شعبة الشقق المفروشة خطة لحماية الشباب ضد أوبئة العصر(المخدرات مثلا) وغيرها للحد منها داخل الشقق المفروشة". وأضاف رئيس شعبة الشقق المفروشة بولاية الخرطوم، أن الخطة تهدف إلى إحداث توعية إرشادية تشمل مستأجري الشقق وملاكها على امتداد العاصمة. وأشار إلى أنه تم تشكيل لجنة تضم الجهات ذات الصلة والاختصاص مؤكدا أهمية الوقوف طويلا على هذه الأوضاع بصورة عملية لتفادي الأسباب التي ساعدت على استئراء أنماط من السلوك تقود إلى ارتكاب جرائم ذات خطورة على المجتمع والدولة²⁷.

ومن فوق ذلك عون الله وتوفيقه وأعطيت وقتاً وجهداً كبيراً لتجويد الأداء المهني والنتيجة إقامة جهاز قادر داخليا. واهتمت بالعلاقات بالخارج ووقفت في بناء علاقات متينة مع كل الأجهزة الإفريقية بل أصبح جهازنا زعيماً لها لمدة عامين، وأكد أجزم أننا الجهاز الأفريقي الأوسع علاقة بكل أفريقيا. وبنينا علاقات مع معظم أجهزة أوربا الغربية والشرقية. نحن جهاز نمثل ذخيرة ضخمة من العلاقات الثنائية مع الأجهزة الأخرى ونحظى باحترام الجميع، والكل مسلم بمهنتنا وقدرتنا. بل تجاوزنا في بعض الدول خاصة دول الجوار العلاقات مع الأجهزة وبيننا علاقات مع بعض رؤساء الدول وقواتها المسلحة ووزارات خارجيتها. نلعب دوراً مهماً في العلاقات الثنائية بين تلك البلدان والسودان²⁶.

بعض مظاهر تمدد جهاز الأمن

تختلف وظائف وأدوار الأجهزة الأمنية في نظام شمولي أيديولوجي، يعمل حسب قوله - على إعادة صياغة الإنسان السوداني. لذلك، لم يكن أي مجال في الحياة أو الخاصة يخرج عن نطاق اهتمام وعمل ومراقبة الأجهزة الأمنية السودانية. وعمد النظام أن يجعل العاصمة مختبرا لتجربته الإسلامية رغم أن اتفاقية السلام الشامل نصت على جعل الخرطوم عاصمة قومية تمثل تعددية السودان الثقافية. ولكن السلطات أصدرت قانون النظام العام لسنة 1997 والذي اشتمل هيكله الوظيفي على أقسام مثل حماية الأسرة والطفل، الظواهر السلبية، الأقسام الجنائية:التشرد، الشقق المفروشة، الخمر. وهنا لا بد من إشارة هامة لدور الشرطة، فقد كان جهاز الأمن شديد الحرص على ألا يشعر جهاز الشرطة بأي عملية تهيمش لدوره في الدولة، وفي نفس الوقت أن يمنع تداخل الاختصاصات الأمنية وإلا ينقص من سلطاته المطلقة في احتكار الدور الأمني. لذلك، تركت لجهاز الشرطة العديد من المهام الأمنية التي تساعد بطريقة غير مباشرة في حراسة أمن الدولة وفي تطويع المواطنين ونشر السيطرة والهيمنة وضبط الحريات. هذا وقد حرص جهاز الأمن على عدم إنقاص هيبة الشرطة ولكنه حصرها في جوانب أمنية وسلطوية معينة وذات طابع مختلف. إذ يكاد جهاز الأمن القومي والمخابرات يحتكر كل ما له صلة بالأمن السياسي أي ما يخص العمل المعارض للنظام بالإضافة إلى الأمن الخارجي والعلاقات مع

²⁶ أجري الحوار في صحيفة الرائد السودانية أيام 6 و7 و8 كانون

الأول / ديسمبر 2009

²⁷ صحيفة الاحداث 2010/7/21

ضد الوطن³⁰. وهكذا يتحدث مسؤول الأمن نيابة عن الكوادر السياسية للحزب وبثقة أكثر لأنه يستطيع أن ينفذ ما يقول .

وفي إطار التقارب مع المجتمع، تجئ أخبار عن تكريم الفريق صلاح عبد الله محمد المدير العام لجهاز الأمن والمخابرات الوطني مجموعة من رواد الفن والثقافة. ويتضمن التكريم مجالات الغناء، الموسيقى، الشعر، القصة القصيرة، الآثار، الفن التشكيلي، التصوير، الفولكلور، البرامج الإذاعية والتلفزيونية، السينما، الفن الفكاهي إلى جانب تكريم الفائزين في المسابقة الثقافية من أعضاء الجهاز³¹. وضمن نفس السياسة "حضر الفريق محمد عطا المولي المدير العام لجهاز الأمن والمخابرات الوطني مباراة في كرة القدم جرت بين فرقتي المريخ السوداني والغزاة التشادي، رافقه مستشار رئيس جمهورية تشاد، ووزير الداخلية التشادي ونائب مفوض الأمن بتشاد. وتحدث عن دور الرياضة في تعميق الصداقة بين الشعوب. وتبرع بمبلغ 50 ألف جنيه لدعم مسيرة المريخ"³².

الجيش وجهاز الأمن:

فرضت ظروف الحروب الأهلية الطويلة في الجنوب ثم دارفور التعاون الوثيق بين جهاز الأمن والجيش. وكان إحساس العسكريين أن الجهاز امتداد له. والمتتبع لنشأة جهاز الأمن القومي في عهد النميري مطلع سبعينيات القرن الماضي، يلاحظ صحة الإحساس. فقد أنشئ جهاز الأمن القومي كجهاز عسكري مستقل يتبع رأساً لرئيس الجمهورية. "ويعنى في الأساس بمكافحة التجسس والتخابر الأجنبي والتخريب ويعمل في مجال جمع المعلومات وتقييمها ورفعها في صورتها النهائية إلى صاحب القرار لكي يتخذ قراره"³³. وكما سبق أن ذكرنا في موقع سابق، فقد ترأس الجهاز الجديد عضو في مجلس قيادة الثورة هو الرائد مأمون عوض أبو زيد. وقد تم انتداب بعض ضباط القوات المسلحة المتميزين الذين كانوا يعملون في إدارة الاستخبارات العسكرية للعمل في الجهاز الجديد. وقد ظل الانتقال من الجيش إلى جهاز الأمن عملية عادية مثل النقل بين الأسلحة المختلفة. وظل قادة وكوادر الجهاز يحملون رتبا عسكرية، وحين أدخل نظام القنصليات في الخارج، وهم في الحقيقة عناصر الأمن في

وأصبح جهاز الأمن في الفترة الحالية رقيقا على الصحافة تحت دعوى حساسية فترة ما قبل الاستفتاء في مطلع يناير 2011. وفي هذا السياق تعرضت صحيفتي الحرة وأخبار اليوم للإيقاف العقابي من قبل جهاز الأمن والمخابرات الوطني يوم 2010/7/6. وقد طال التوقيف أيضا صحيفتي التيار والأحداث بناء على تعليمات الرقيب الأمني الذي طلب حذف أخبار ومواد مكتوبة في مرحلة الطباعة، مما يتعذر على الصحفيين تعويضها وبالتالي يتعذر صدور الصحيفة. وفي نفس الوقت يعمل الجهاز على تأسيس علاقات عامة قوية مع الصحف والصحفيين. " نقل محمد حامد تبيدي المسؤول بإدارة الإعلام بجهاز الأمن والمخابرات في زيارة إلى صحيفة (السوداني) تهنئة المدير العام الفريق صلاح قوش ونائبه الفريق مجاك داقوت والفريق محمد عوض وأسرلة الجهاز بمناسبة رأس السنة الهجرية والميلادية وأعياد الاستقلال والسلام. وأعلن حرص الجهاز وجاهزيته لإجراء أية حوارات لإزالة الاحتقانات ومحاصرة بؤر الخلاف بما يخدم قضايا الوطن والمواطنين. وأضاف أنهم في مؤسسة الجهاز حريصون على التعاون مع الصحف ووسائل الإعلام وتمكينها من أداء رسالتها بكامل الحرية التي يجب أن تمارس بوعى ومسؤولية"²⁸.

ومازال الجهاز يقوم حتى الآن، ورغم الجدل حول الإصلاح والتطوير بمهام سياسية وأمنية، فقد جاء في الإنباء عندما قرر تجمع جوبا تسيير مظاهرة، ما يلي: "قطع مستشار رئيس الجمهورية للشؤون الأمنية، مسؤول الفئات بالمؤتمر الوطني الفريق صلاح عبد الله بعدم السماح لأي جهة بإقامة مسيرة في الظروف الحالية" واتهم قوى جوبا بالفشل في إقامة أي تظاهرات منذ عشرين عاما، متسائلا: كيف لها أن تحلم الآن بإسقاط المؤتمر الوطني بثورة شعبية؟ وأضاف: "نقول بالصوت القاطع لن نسمح بقيام أي انتفاضة محمية بالسلح في الخرطوم ونقول لكل حالم في العالم وفي الإقليم أن الانتفاضة الشعبية مستحيلة الحدوث. ودعا جماهير الوطني إلى تشييع هذه الأحزاب إلى مزبلة التاريخ بعد أربعة أشهر أي في الانتخابات²⁹. وقال بأن السودان مستهدف لكسر إرادته لذلك تمت محاولات باختراق الأمن ودعم المعارضة لمنازلة المؤتمر الوطني. وتباهى قوش بأنهم هزموا كل المحاولات والمؤامرات التي تحاك

³⁰ صحيفة الخرطوم 2009/12/16

³¹ الصحافة 2008/1/16

³² الصحافة 2010/4/5

³³ بيومي 93:75

²⁸ السوداني 2008/12/30

²⁹ الأحداث 16/12/2009

حاول النظام الحالي منذ 1989 عدم الظهور بطريقة مباشرة، من خلال المؤسسات الرسمية، كجزء من الصراع القبلي بين قبائل العرب والزرقة في دارفور³⁵. ومن هنا نشأت فكرة خلق ميليشيات غير رسمية. وقامت السلطات بتجنيد وتسليح شباب القبائل العربية مستغلة الظروف الاقتصادية والعطالة، مع تأجيج المشاعر الاثنية العدائية. ومن المنطقي القول بأن أجهزة الأمن على الأقل كانت على علم إن لم تكن مشاركة في تكوين الجنجويد. إذ لا يمكن أن تدخل كل هذه الكميات الهائلة من الأسلحة، وأن تقام معسكرات التدريب، وإلا تكون الأجهزة الأمنية التي تكتب التقارير المستمرة ليست على علم بما يدور. وهذا يعني إما الجهل أو التواطؤ.

كلف زعماء ومشايخ القبائل العربية بتنظيم ورعاية الميليشيات وإغراء الشباب بالانضمام لها. وجاءت تسمية الجنجويد لتخاطب بعض قيم الفروسية والذكورية والشعور بالتفوق العرقي إذ يقال إن الميليشيات هي التي روجت للتسمية وهي مقاطع لعدد من الكلمات وهي: جن راكب جواد وشايل (حامل) جيم ثري³⁶. واكتسب الاسم سمعة سيئة في العنف مقصودة لإرهاب وتخويف الخصوم. وكانت ممارستهم في البداية مرعبة ومنتهكة لكل حقوق الإنسان الأساسية. وكان القتل الجماعي والنهب والاعتصاب، في حالات كثيرة، عابدا وجزءا من استراتيجية الجنجويد. وتسببت حملاتهم في نزوح أعداد كبيرة إلى خارج وداخل السودان. واغلبهم من القبائل الزنجرية. ويتحدث البعض الآن عن إحلال قبائل من أفريقيا (الطوارق مثلا) في دارفور لتغيير التركيبة الاثنية وتغليب العناصر العربية. وقد يطرح السؤال من جانب آخر. ما هو دور الأجهزة الأمنية في وقف عمليات الجنجويد باعتبارها حارسة وحامية للأمن القومي في السودان ومطالبة بحماية المواطنين وفرض الأمن؟

الإصلاح والقانون الجديد

يمكن القول بأن اتفاقية السلام الشامل (نيفاشا) للعام 2005 كانت المحقّق للقوى السياسية للبحث في إصلاح ومراجعة مهام وصلاحيات جهاز الأمن الوطني الذي هندسته وأسنده المجموعة الإسلامية التي انقلبت على النظام الديمقراطي المنتخب عام 1989. وقد أشارت الاتفاقية والدستور الانتقالي لعام 2005 لتغييرات في وظيفة ودور الجهاز في

السفارات، كان أغلب إن لم يكن جميع القناصل من الجيش أو أصحاب خلفية عسكرية وصلات قديمة بإدارة الاستخبارات العسكرية.

تم الانتقال من نظام عسكري إلى نظام أمني كخطوة للانتقال إلى نظام مدني، وكما يقال لا يستطيع الانقلابيون- العسكر الجلوس على أسنة رماحهم إلى الأبد. إذ لا بد أن ينزلوا ويقوم بهذه المهمة متفقون ونخب تقوم بالتنظير واقتراح أشكال التنظيم السياسي وتفصيل الدستور والقوانين المناسبة. وفي حالة الانقلابيين أصحاب الايديولوجية الجاهزة - كما هو الحال بالنسبة للاسلاميين السودانيين- يكون التحول سريعا وسهلا. ففي 1998 تم وضع دستور للبلاد وهذا يعني انتهاء دور مجلس قيادة الثورة. والآن لا يوجد في السلطة من أعضاء المجلس غير وزيرين عسكريين متقاعدین. وفي نفس الوقت انشغل الجيش بحرب دارفور المستنزفة. ويشاع بأن هناك كتائب تعمل كجيش خاص لجهاز الأمن أو ميليشيات، وكان لها دور في صد هجوم خليل ابراهيم (العدل والمساواة الدارفورية) العام الماضي .

وهذا النص يوضح نوع العلاقة الراهنة بين جهاز الأمن والقوات المسلحة: "التقى مدير جهاز الأمن والمخابرات المهندس محمد عطا المولى عباس أمس بقيادة القوات المشتركة السودانية التشادية المكلفة بإنفاذ البروتوكول العسكري والأمني الإضافي لضبط الأمن على الحدود الذي تم توقيعه في شباط / فبراير 2010 بين البلدين. وثمن الفريق عطا، دور ومهمة القوات المشتركة في تحقيق الأمن والاستقرار من خلال معالجتها للفتنات الأمنية في الحدود، حيث يأتي استمرار المهمة تأكيدا على إنفاذ الاتفاق الذي قال إنه لا رجعة فيه. وأكد أن التنسيق مستمر بين قيادتي البلدين والأجهزة المختصة لتنفيذ الاتفاق وإكماله وتطوير العلاقات الحميمة بين البلدين ونقلها إلى مرحلة التعاون والرباط الاستراتيجي وتجاوز كل العقبات التي أفرزتها المرحلة السابقة. وأوضح عطا، أن القوات المسلحة والأجهزة الأمنية والشرطية في البلدين قادرة، وأثبتت كفاءة عالية في ضبط الحدود وتوفير الأمن دون الاستعانة بأي قوات من خارج البلدين، واعتبرها إشارة مهمة للإرادة الجديدة التي توفرت في البلدين والعزيمة والإصرار للمضي قدما والاستمرار للانتقال لمرحلة الأمن والسلام والتنمية في الحدود والبلدين بشكل عام"³⁴

دارفور والأمن القومي:

³⁵ الأزرق في اللهجة السودانية المحلية يعني اسود اللون وهنا المقصود القبائل الزنجرية غير العربية أو المستعربة
³⁶ السلاح الصغير المعروف

القانون ما هو المقصود من مهددات الأمن الوطني حتى يتمكن مجلس الأمن الوطني من تنفيذ المهمة الملقاة على عاتقه. يتطلب الأمر تحديد موقع الجهاز بين السلطات العامة وبالتحديد صلته بالحكومة إذ يجب أن تكون هنالك تفرقة واضحة ومحددة في ذهن واضع القانون بين الدولة والحكومة من حيث أن الحكومة تعني السلطة السياسية القائمة في فترة محددة، في حين تعني الدولة الأجهزة الدائمة التي تمارس بواسطتها الحكومة القائمة في زمن معين السيادة على الشعب والإقليم. وهذه الأجهزة الدائمة ومن ضمنها جهاز الأمن يجب أن تتميز بالحياد تجاه الحكومات المتعاقبة من جهة، وتجاه التكوينات السياسية القانونية داخل إقليم الدولة من الجهة الأخرى. وحياد الجهاز تجاه التكوينات السياسية القانونية يعني انه جزء من أجهزة الحماية التي يتعاون معها الجميع مما يسهل للجهاز أداء مهامه من جهة ويزيل الفهم المغلوط لوجود تعارض بين حماية الأمن الوطني والحريات العامة. ووفقاً لتلك التفرقة فإن ما يدور داخل التكوينات السياسية القانونية أو فيما بين بعضها البعض ليست من المسائل التي تدخل في نطاق اهتمامات الجهاز. ويعلق المحامي نبيل أديب: "نص الدستور على جعل خدمة الجهاز مهنية وتركز في مهامها على جمع المعلومات، وهذا الأمر يضع على عاتق واضعي القانون تحديد المعلومات المتعلقة بأمن السودان والتي يتوجب على جهاز الأمن الحصول عليها. الحصول على المعلومات ذات الصبغة العامة في الأغلب متيسر للكافة وبالتالي فلا يكون هنالك سبب لتكوين جهاز للبحث عن تلك المعلومات ولكان الحاجة إلى الجهاز تنبع من أن المعلومات التي يوكل القانون للجهاز الحصول عليها وتقديمها لجهاز الاختصاص"³⁷.

وفي سؤال للفريق صلاح عبد الله (قوش) المدير العام للجهاز عن حديث البعض حول ضرورة أن ينحصر دور جهاز الأمن على جمع المعلومات فقط، وهل في ذلك تقليص لدور الجهاز وتحجيمه؟ أم تجاوز ذلك لجعل البلاد عرضة لانتهاكات أمنية خطيرة؟ كان رده كما يلي: "بالطبع فإن الدور الرئيسي للجهاز هو جمع المعلومات وهذا دور معلوم فالجهاز 90% من نشاطه في هذا الإطار ولكنه يقوم بأدوار مهمة وحيوية في مجالات عديدة، والذين يتحدثون عن حصر المهمة في جمع

الفترة القادمة. ففي المادتين 150 و151 من الدستور نقرأ النص كالتالي:

(1-150) ينشأ على المستوى القومي مجلس للأمن الوطني، ويحدد قانون الأمن الوطني تكوينه ومهامه .

(2) يحدد مجلس الأمن الوطني استراتيجية الأمن الوطني بناءً على تحليل أي مهددات لأمن السودان .

(3) تنشأ على مستوى حكومة جنوب السودان والولايات لجان للأمن الوطني، ويحدد قانون الأمن الوطني تكوينها ومهامها .

(1-151) ينشأ جهاز للأمن الوطني يختص بالأمن الخارجي والداخلي، ويحدد القانون رسالته وواجباته ومهامه وشروط خدمته .

(2) تكون خدمة جهاز الأمن الوطني ممثلة لكل أهل السودان وبوجه خاص يمثل فيها جنوب السودان تمثيلاً عادلاً .

(3) تكون خدمة الأمن الوطني خدمة مهنية وتركز في مهامها على جمع المعلومات وتحليلها وتقديم المشورة للسلطات المعنية .

(4) تنشأ مكاتب للأمن الوطني في كل أنحاء السودان .

(5) يكون جهاز الأمن الوطني تحت إشراف رئاسة الجمهورية .

ويعني ذلك ما يلي:

أولاً: من حيث التشكيل :

نص الدستور على ضرورة تشكيل مجلس الأمن الوطني وعلى القانون أن يحدد تشكيله ومهامه إضافة للمهمة التي حددها الدستور نفسه لمجلس الأمن الوطني وواضح من نص المادة 151 أن الانقسام الذي كان يحمله قانون 99 في الأجهزة حين أقام جهازين الأول يختص بالأمن الداخلي والثاني يختص بالأمن الخارجي لم يعد مطلوباً وأنه يلزم أن ينشئ القانون الجديد جهازاً واحداً يختص بالأمن الداخلي والخارجي للسودان على السواء والمسألة الثانية تتعلق بالتمثيل الجهوي وعلى الأخص بتمثيل جنوب السودان في عضوية الجهاز .

ثانياً: من حيث المهام:

موقع الجهاز بين السلطات العامة: أنط الدستور بمجلس الأمن مهمة رسم استراتيجية الأمن الوطني بناء على تحليل أي مهددات لأمن السودان (م 150 - "1" "2" من الدستور، وهذا يتطلب أن يحدد

المعلومات فقط إنما يعطلون طاقات هائلة مفيدة في كل الاتجاهات. " 38

وشهدت الساحة السياسية نقاشاً ساخناً حول المهام والصلاحيات الجديدة للجهاز. وجاءت عناوين الصحف تستهدف الإثارة وتسخين الجدل والنقاش، مثل: "صرخة في الأذن الكبيرة - جهاز الأمن هل يغير جلده في المرحلة القادمة؟! 39" أو: "جهاز أمن بلا مخالب أو أنياب" 40. ودخلت القوى السياسية في صراع حاد، طال حتى شريكي الحكم حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان. وكاد أن يكون سبباً في فض الشراكة ونسف الاتفاقية. وتم تأجيله وسحبه من البرلمان أكثر من مرة للمناقشة والتعديل. وكان قانون الأمن الوطني من آخر مشروعات القوانين التي أجازها البرلمان قبل أن ينفذ. وفي استباق لانعقاد البرلمان، بادر الفريق محمد عطا، مدير جهاز الأمن والمخابرات، إلى عقد مؤتمر إعلامي حاشد في مقر الجهاز نفسه واستهل اللقاء بالقول إنه لا فاعلية لجهاز الأمن دون سلطة الاعتقال، وشبه محاولات البعض سلب هذا الحق من الجهاز بحل جهاز الأمن عقب انتفاضة نيسان / أبريل الشهيرة في العام 1985. وركز على موضوع الاعتقال الذي كان مصدر الخلاف. فقد اعترض البعض في البرلمان على سلطة الاعتقال باعتباره مخالفة لما ورد في اتفاقية السلام الشامل. وقد اعتبر رئيس الكتلة البرلمانية، ياسر عرمان، إن ما كتب في مسودة قانون الأمن هو خرق للاتفاقية ويعبر عن روح العداء التي يتميز بها المؤتمر الوطني. وأضاف في تصريح صحفي "إن الاعتقال والممارسات التي يتبعها الجهاز لا تتماشى مع متطلبات التحول الديمقراطي. نحن نخشى من أن تتحول سلطة الاعتقال من المطبات التي يمكن أن تظهر خلال العملية الانتخابية وربما يستخدم بشكل غير سليم". وأوضح مايكل مكوي وزير الشؤون القانونية لحكومة الجنوب أن هنالك اتفاقاً في اللجنة القانونية المشتركة على إحالة سلطة الاعتقال والاستدعاء والتحقيق للشرطة، بدلاً من جهاز الأمن، ولكن المؤتمر الوطني تنصل عن هذا الاتفاق في آخر اللحظات 41. نزع صلاحية الاعتقال وأنه لا توجد سابقة لذلك في العالم. وكشف مدير الجهاز عن أن الجهات التي تطالب بسلب حق الاعتقال من الجهاز، جاءت إليه وطلبت منهم اعتقال الشيخ محمد عبد

الكريم، لأنه كقر الحزب الشيوعي. وأكد أن الجهاز تدخل في هذه القضية محاوراً لا معتقلاً. ولكن السياسيين أبدوا خشيتهم من أن تتحول سلطة الاعتقال ضد مصالحهم السياسية. وقال المتحدث باسم الحزب الشيوعي السوداني، أن جهاز الأمن يمكن أن ينقلب عليهم في أي لحظة لأنه ليس هنالك ضمانات لأن يتعامل الجهاز بحيادية مع سلطة الاعتقال، ولكن مدير الجهاز يرد بأن النشاط السياسي لن يتأثر بقوة الجهاز، لأن الجهاز القومي يحمي التحول الديمقراطي 42. وظل الجدل متركزاً حول وجود ضوابط قوية تمنع التعسف في ممارسة هذه الصلاحية الخاصة بالاعتقال بعد الاقتناع - بطريقة أو أخرى - بضرورة الاعتقال في بعض الحالات. ويشرح أحد المسؤولين هذه الفكرة: "وأنا تعاملت مع كل أجهزة الأمن في العالم تقريباً، والتوقيف يتم فيها من خلال قانون الأمن المجاز بالدستور وتستجوبهم ثم تقدمهم للنيابة. وأرجو أن نفرق بين أجهزة الأمن وأجهزة المخابرات. نحن في السودان نتحدث عن جهاز واحد يمارس الأمن والمخابرات. وهذه الصلاحيات خاصة بأجهزة الأمن، وأجهزة المخابرات لا تمتلك صلاحيات بتوقيف المواطنين" 43. كذلك أثارت مدة الاعتقال جدلاً طويلاً، ولكن في النهاية تم التوافق على قانون الأمن الجديد وتمت إجازته في البرلمان بأغلبية ساحقة. وفور إجازة القانون تم إعفاء الفريق صلاح قوش المدير العام لجهاز الأمن القومي. وأثار هذا القرار كثيراً من التكهّنات. وقد اعتبر البعض هذا التغيير بداية لعهد جديد في جهاز الأمن. ولكن الفريق (قوش) أعطي وجهاً آخر، في إجابة عن سؤال من أحد الصحفيين:

• الخرطوم تساءلت فور صدور تعيينك مستشاراً لرئيس الجمهورية أهو قرار (إقالة رحيم) أم ترقية حقيقية؟ خاصة وأنت رجل النظام القوي؟

قرار تعييني مستشاراً أجاب عنه السيد الرئيس وفيه تأكيد من جانبه على أن ثقته في شخصي ومقدراتي ما زالت كما هي، بل تزايدت بدليل أنه كلفني بموقع سياسي متقدم كمستشار له في الشؤون الأمنية، وأني أصبحت جزءاً من كابينة القيادة كما قال سيادته. وفي كل الأحوال أؤكد أنني رهن إشارة الحزب والدولة في أداء أي مهام أو تكاليف في أي موقع يتناسب مع قدراتي ومؤهلاتي 44.

42 الأحداث 20/10/2009

43 اللواء حسب الله عمر، مسؤول أمني، الأحداث 10/10/2009

44 صحيفة الرائد السودانية 8 كانون الأول / ديسمبر 2009

38 صحيفة الرائد 8/12/2009

39 صحيفة الرأي العام 23/7/2005

40 الصحافة 20/1/2009

41 الأحداث 20/10/2009

خاتمة

يعتبر جهاز الأمن الوطني في السودان الحاكم الفعلي وليس مجرد جهاز يقدم خدماته للدولة أو الحزب الحاكم. وقد نتج هذا عن الفراغ الحزبي والسياسي في البلاد. فالأحزاب السودانية شاخت وانتهت فعاليتها، فكلها تحت قيادات سبعينية وثمانينية، والأكثرها حداثة -الحزب الشيوعي - يؤجل مؤتمره العام لأكثر من 40 عاما. وكل الأحزاب تضم عدد من الأجنحة وهناك تشرذم واضح، إذ تقدم للانتخابات أكثر من 78 حزبا. وتوجد أحزاب ذات عضوية مضحكة إذ تكون اللجنة المركزية أو المكتب السياسي نفس الجمعية العمومية أي نفس العدد!

تعرضت الأحزاب، رغم هذه الظروف، إلى عمليات قمع وملاحقة وعنف لم يعرفها السودان طوال تاريخه السياسي. وقد تم فصل آلاف الموظفين والعاملين في الخدمة المدنية والقطاع العام، ومن بينهم كوادر نقابية متمرسية في العمل العام. وفتح النظام باب الهجرة واللجوء، ورغم قبضته الأمنية لم يمنع الراغبين في الخروج من البلاد ليتخلص من معارضتهم المحتملة. ولقد تم تفريغ البلاد بطريقة منهجية ومدروسة. والآن يعيش عشرات الآلاف من السودانيين في المهاجر التي تشمل استراليا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأوروبا الغربية والخليج العربي ومصر ولبنان وليبيا وتشاد وغيرها. وأغلب هؤلاء من أصحاب الكفاءات وأصحاب وعي سياسي متقدم. وهذا فاقد سياسي واجتماعي ومهني كبير يعاني منه السودان.

ورغم أن انتخابات نيسان / ابريل 2010 قد شابتها كثير من الخروقات وعمليات التزوير ولم ترق إلى مستوى المعايير الدولية - تقارير المراقبين الدولية، إلا أنها تقدم صورة ليست بعيدة عن واقع ميزان القوى السياسي حيث يلعب جهاز الأمن ومناخاته وإيديولوجيته الدور الحاسم. ويحتل الكثير من كوادر الأمن مواقع قيادية في الحزب والحكومة. هذا يعني باختصار أن الحقبة القادمة ستبقي حقبة الأمن الناعم المسيس في قيادة السودان حتى تتعافى الحركة السياسية .

ولم ينتظر الناس طويلا لكي يروا ماذا سيفعل الفريق، فمن المعروف والمعتاد، أن يكون منصب المستشار وسيلة محترمة للتجميد. ومن البداية حوّل (قوش) المستشارية إلى خلية نحل وخلق لها مهام تفوق الجهاز في بعض المجالات مستغلا استحفاقات المرحلة: ما بعد الانتخابات والاستفتاء على تقرير المصير. وشرعت مستشارية الأمن القومي- هذه هي تسميتها- والأمانة العامة لمجلس الوزراء، في تكوين آلية للعمل المشترك لإدارة العمل خلال العام الحالي. وتكونت من 50 خبيراً ومختصاً وتنفيذياً عكفوا على إعداد برنامج أو وثيقة لـ 12 قضية تعرض على القوى السياسية لكي تتبناها مستقبلاً، لتسهم في الخروج من الصراع السياسي. وحسب مستشار الرئيس للشؤون الأمنية، فإن المستشارية جهاز استشاري لقيادة الدولة ودراسة الخيارات المختلفة واختيار المناسب منها لمجابهة تحديات المرحلة المقبلة دون التدخل في عمل مؤسساتها. وفي هذه الحالة تعمل الاستشارية على دراسة خيار قيام دولتين متجاورتين في حالة الانفصال. وأوضح أن مجلس الوزراء يعد المؤسسة التي تعني بالمتابعة والتنسيق. وأكد على أن دورهم استشاري وليس تنفيذياً. وأضاف اللواء حسب الله عمر، الأمين العام للمستشارية، أن المستشارية ستركز على علاقات البلاد بدول الجوار، والمساهمة في تأمين الإقليم، وقضايا المنطقة، وقضايا عدم الاستقرار، والصراع، وشح الغذاء، والتغير البيئي، وإمكانية محاصرة الفقر، والخدمات الأساسية من صحة ومياه، مع استكمال مسار الدولة والحراك السكاني الناتج عن التطور السياسي والاقتصادي، وقضايا الوجود الأجنبي. وهكذا تبدو المستشارية ممسكة بكل استراتيجية الدولة، ولذلك قال عنها، كمال عبد اللطيف، وزير الدولة بوزارة مجلس الوزراء، أنها قامت في الوقت المناسب، لأن البلاد تمر بتحديات كبيرة. ورأى أنها تمثل "قرني الاستشعار للدولة، لاستكشافها المستقبل والتنبؤ بما يواجه البلاد"⁴⁵. وتبدو المستشارية في حقيقتها أقرب إلى لجنة السياسات في مصر. ولكن الاختلاف في أنها في مصر يفوقها السياسيون والتكنوقراط ولكن في السودان يديرها الأميون. والمبرر جاهز دائماً هو أن البلاد في خطر. هذه حقيقة، ولكنها لا تبرر احتكار وهيمنة الأمنيين على الحياة السياسية في السودان. وجهاز الأمن الآن هو أكثر الأحزاب قوة والأحسن تنظيماً وفعالية والأضخم موارد مالية.

المراجع

- التيجاني عبد القادر حامد: نزاع الإسلاميين في السودان. مقالات في النقد والإصلاح. الجزء الأول. (ب.ن.) (ب.ت)
- المحبوب عبد السلام: الحركة الإسلامية السودانية. دائرة الضوء - خيوط الظلام. القاهرة، دار مدارك، 2010.
- حسن الترابي: السياسة والحكم - النظم السلطانية بين الأصول وسنن الواقع. بيروت، دار الساقى، الطبعة الثانية، 2004 .
- حسن مكي محمد أحمد: حركة الإخوان المسلمين في السودان 1944-1969، الخرطوم، دار الفكر، (ب.ت)
- عميد أمن (م) حسن بيومي: معضلات الأمن والسياسة في السودان. القاهرة، نشر خاص، 1998.
- جهاز أمن الدولة أمام محكمة التاريخ، نشر خاص، الطبعة الثانية، 1993
- حيدر ابراهيم على: سقوط المشروع الحضاري. القاهرة، مركز الدراسات السودانية، 2004
- عبد الوهاب الأفندي: الثورة والإصلاح السياسي في السودان. لندن، منتدى ابن رشد، 1995
- عميد (م) محمد الفاتح عبد الملك: تاريخ الأجهزة الأمنية في السودان حتى أبريل 1985. صحيفة الوطن السودانية 27 نوفمبر 2008